

A



SCCR/31/4

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 1 ديسمبر 2015

اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

الدورة الحادية والثلاثون

جنيف، من 7 إلى 11 ديسمبر 2015

اقترح لتحليل حق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية

وثيقة مُقدّمة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي

أولاً. مقدمة

تتقدم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (المجموعة) باقتراح لإجراء مناقشة بشأن أسئلة بخصوص تحديث حق المؤلف المتعلق بالاستخدامات الجارية للسلع الفكرية المحمية في البيئة الرقمية في أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (اللجنة الدائمة).

وقد أثارت شتى الجهات الفاعلة مسألة الحاجة إلى إجراء نقاش يشمل البيئة الرقمية، بدءاً من المبدعين وفناني الأداء أنفسهم وصولاً إلى ممثلي الحكومات. وليس من قبيل المصادفة أن أكد المدير العام لليوبيو فرانسيس غري أنه قد حان الوقت كي "نقاوم من أجل الموسيقى" من أجل "ضمان حصول الموسيقيين الذين يمتعوننا على مكافأة عادلة، وضمان تمييز إبداعاتهم وإسهامهم الفريد في حياتنا". وكان ذلك في رسالته التي ألقاها في سياق اليوم العالمي للملكية الفكرية، وكان موضوعها الرئيسي على وجه التحديد هو "انهض وقاوم، من أجل الموسيقى". وقال غري إننا لا نستطيع "إغفال" دور المبدعين وفناني الأداء في الاقتصاد الرقمي الجديد.¹

ومع وضع هذه المخاوف في الاعتبار، يتمثل هدف هذا الاقتراح في السعي إلى إيجاد حلول مشتركة لصالح المجتمع وأصحاب الحقوق، في مواجهة التحديات الناشئة عن حقوق جديدة تشمل السلع الفكرية المحمية بحق المؤلف في البيئة الرقمية.

وتقدم المجموعة ثلاثة مجالات عمل لمناقشتها في اللجنة الدائمة:

1. تحليل ومناقشة الأطر القانونية المستخدمة لحماية المصنفات في الخدمات الرقمية.
2. تحليل ومناقشة دور الشركات والمؤسسات التي تنتفع بالمصنفات المحمية في البيئة الرقمية وطريقة عملها، بما في ذلك التحقق من مستوى الشفافية في العمل ونسب حق المؤلف والحقوق المجاورة في المبالغ التي تُدفع لشتى أصحاب الحقوق.
3. تحقيق توافق في الآراء بشأن إدارة حق المؤلف في البيئة الرقمية، من أجل التعامل مع المشاكل المرتبطة بهذا الأمر، بدءاً من انخفاض الأجرور التي يحصل عليها المؤلفون والفنانون وصولاً إلى تقييدات واستثناءات حق المؤلف في البيئة الرقمية.

ثانياً. معلومات أساسية

استجابةً للموجة الصدمية الأولى من الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، ناقشت المنظمة معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي واعتمدهما في عام 1996.

ويكمن الحل الذي أخذت به المعاهدتان في تصنيف حق استثنائي جديد يُسمى حق "الإتاحة"، وفي استخدام تدابير الحماية التقنية للمساعدة على إنفاذ حق المؤلف في البيئة الرقمية.

وسمحت معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف للقوانين الوطنية بقدرٍ معين من الحرية لوضع التوصيف القانوني لهذا الحق الجديد، الذي يمكن أن يُصنّف على أنه توزيع أو نقل إلى الجمهور أو حتى مجموعة من الحقوق القائمة بالفعل.

وخلافاً لمعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، عرّفت معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي حق "الإتاحة" بأنه حقٌ مستقلٌّ. ومن خلال بيان مُتفق عليه بشأن المادة 15 من المعاهدة، أُشير إلى تعدُّر التوصل إلى قرار شامل بشأن مستوى

¹ http://www.wipo.int/ip-outreach/ar/ipday/2015/dg_message.html

حقوق البث والنقل إلى الجمهور التي ينبغي أن يتمتع بها فنانون الأداء ومنتجو التسجيلات الصوتية في العصر الرقمي. فبعدما عجزت الدول الأعضاء عن التوصل إلى توافق في الآراء، قررت أن تترك باب المسألة مفتوحاً للتوصل إلى حل في المستقبل.

وبعد اعتماد هاتين المعاهدتين، ظهرت في البيئة الرقمية خدمات جديدة واختفت خدمات أخرى، مع حدوث تغييرات جوهرية في طريقة إنتاج السلع الفكرية المحمية وتوزيعها.

ويوجد، في الوقت الحاضر، عددٌ كبيرٌ من الخدمات التي يبدو أن اتجاهها السائد هو النفاذ إلى المصنّفات بدلاً من نقل الملكية أو الحيازة. وعادةً ما تحتاج هذه الخدمات إلى تراخيص لأكثر من حق، مما يحافظ على إقامة علاقة متبادلة مع الحلول التكنولوجية المستخدمة.

ورغم التقدم التكنولوجي الذي شهدته البيئة الرقمية مؤخراً، فإن معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري، التي اعتمدت في عام 2012، أتت نفس صيغة معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. فأتت معاهدة بيجين أيضاً بحكم الأجر العادل بوصفه بديلاً للحق الاستثنائي في التصريح بالاستخدام المباشر وغير المباشر لأوجه الأداء المحسنة في تبيّنات المصنّفات السمعية البصرية من أجل البث والنقل إلى الجمهور، مثلها في ذلك تماماً مثل معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي.

وفي هذا السياق، يعتبر انخفاض أجور المبدعين والملحنين ومؤلفي الأغاني وفناني الأداء في الوقت الحاضر أوضح جانب من جوانب التأثير الناجم عن التقدم التكنولوجي في الانتفاع بالمصنّفات المحمية في البيئة الرقمية. وتوجد تساؤلات حول الأهمية التي أوليت لهؤلاء المبدعين وفناني الأداء وهل هي كافية أم لا، لا سيما في صناعة الموسيقى، رغم أن التكنولوجيا الرقمية قد سمحت بزيادة نطاق نفاذ المجتمع إلى الموسيقى على نحوٍ لم يسبق له مثيل.

والموسيقى وسيلةٌ أساسيةٌ من وسائل الترفيه والترويج الثقافي والتنمية الاقتصادية. ولذلك لا بد من تقديرها حق قدرها، بالإضافة إلى تقدير جميع القائمين على إبداعها وأدائها. وقد اتضح خلال العام الماضي استياء الوسط الفني فيما يتعلق بهذه المسألة، مع التزايد العالمي للتظاهرات والحركات المطالبة بأجر أكثر إضافياً عند الانتفاع بالمصنّفات الموسيقية في البيئة الرقمية، مثلما حدث في اليوم العالمي للملكية الفكرية وغيره من الأحداث التي أُجريت بالتوازي مع اجتماعات اللجنة الدائمة.

ثالثاً. الأساسيات

إن تطبيق قانون حق المؤلف في البيئة الرقمية موضوعٌ ينطوي على قضايا مختلفة كانت، ولا تزال، موضع شكوى المبدعين وفناني الأداء في كثير من البلدان في الوقت الحاضر. وفي هذا السياق، يعتر تدني الأجور الناتجة عن الخدمات الرقمية إحدى أكثر المشاكل ذكراً فيما يتعلق بالبيئة الرقمية. فيشتكي الملحنون والفنانون في جميع أنحاء العالم من تدني الأجور التي يحصلون عليها من المنصات الرقمية، لا سيما تلك المنصات التي تستخدم تكنولوجيا البث التدفقي. وفي إحدى المرات، أكد الموسيقار جيسون إسبيل أن البث التدفقي عبر الإنترنت لم يُضف شيئاً يُذكر إلى دخله. وكذلك سمحت المغنية تايلور سويفت كل أغانيها من إحدى الخدمات الموسيقية الرقمية، وأبدت اعتراضها على خدمة أخرى عند إطلاق خدمة بث موسيقى جديدة، بسبب عزم الشركة على عدم دفع أجور للمبدعين وفناني الأداء مقابل استخدام الخدمة خلال مرحلتها التجريبية المجانية.

وينبع السخطُ من الإحساس العام بأن إيرادات الخدمات الرقمية لا تصل إلى الملحنين وفناني الأداء، خصوصاً الذين لا تُسلط عليهم الأضواء. وليس من المستغرب أن البث التدفقي فيما يبدو هو مستقبل الاستهلاك الموسيقي. ولكن، على حد قول الموسيقار ديفيد بيرن²، "المبالغ المالية التي تدفعها هذه الخدمات مقابل كل بث تدفقي ضئيلة جداً - يرون أنه إذا استخدم الخدمة عددٌ كافٍ من الأشخاص، فسوف تتراكم تلك الحبيبات الصغيرة من الرمال". إلا أنه من الواضح وضوح الشمس أن

² <http://www.theguardian.com/music/2013/oct/11/david-byrne-internet-content-world>

الفنانين في المستقبل، على حد قوله، "إذا اضطروا إلى الاعتماد بشكل يكاد يكون حصرياً على الإيراد الناتج عن هذه الخدمات، فسيصبحون بلا عمل في غضون عام واحد"، لأن "النموذج كله لا يُطاق كوسيلة لدعم أي عمل إبداعي من أي نوع". وأوضح السيد بيرن أن "الخطر لا يكمن في بقاء الفنانين أمثاله أكثر من كونه يكمن في بقاء الفنانين الناشئين وأولئك الذين لم يحققوا إلا القليل من الإنجازات".

ورغم أن مسألة الأجور أكثر وضوحاً في صناعة الموسيقى، وهو الأمر الذي يبرر اهتمام هذه الوثيقة بهذا المجال، فإن الوضع في مجالات أخرى أكثر إثارة للقلق بسبب ما ينتج عن الانتفاع بالمصنفات الفكرية في البيئة الرقمية من أجور تكاد تكون غير موجودة. وإذا كان الملحنون وفنانو الأداء لا يزالون يتقاضون أجوراً أقل مما يستحقون مقارنةً بعدد مرات أداء مصنفاتهم، فإن السوق الرقمية لا تزال تهمين عليها صناعة الموسيقى، التي تشمل 99% من مجموعات المصنفات الرقمية.³ ولذلك من الإنصاف أن يُقال إنه حتى إمكانية تحقيق أرباح من البيئة الرقمية لا تمثل مصدر دخل محتملاً للمبدعين في شتى المجالات الثقافية الأخرى غير الموسيقى، مثل الأداء السمعي البصري، والأدب، والتصوير الفوتوغرافي.

ويُعتبر حق المؤلف في البيئة الرقمية موضوعاً مُعقداً يتطلب إجراء حوار متعدد الأطراف بين الحكومات وشتى الأطراف المعنية. ولا بد من السعي إلى إيجاد حل توافقي يشمل نماذج الأعمال الجديدة، دون إغفال أهمية ضمان حدوث توازن بين مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمنتفعين بهذه السلع الفكرية، من أجل صياغة نظام حماية يكون أكثر إنصافاً وفعالية في البيئة الرقمية.

(أ) الإطار القانوني لأشكال الانتفاع الجديدة بالمصنفات الفكرية في البيئة الرقمية

يبدو أن الحل الذي تم التوصل إليه في عام 1996، من خلال الموافقة على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، وكررت معاهدة بيجين، غير كافٍ للتعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية التي ازدهرت في العصر الرقمي. فهناك مشاكل تتعلق بالتصنيف القانوني لأشكال الانتفاع الجديدة بالمصنفات المحمية في البيئة الرقمية. والحقوق الحالية المتعلقة بالانتفاع بالسلع الفكرية ليست كافية، لأنها، باستثناء حق الإتاحة، قد تم التفكير فيها وتصورها لمواجهة واقع يحدث فيه الاستغلال الاقتصادي للسلع الفكرية المحمية في البيئة المادية.

وفي هذا السياق، تشير اتفاقات ترخيص حق المؤلف والحقوق المجاورة التي تعرضها المنصات الرقمية على كثير من أصحاب الحقوق إلى حق الإتاحة، بيد أنها تُقدّم هذا الحق بجانب الحقوق التقليدية الأخرى، بما فيها حق الاستنساخ، مما يبدو أنه غير ملائم تماماً لخدمات رقمية كثيرة. ويتكرر هذا الموقف مرات عديدة ضد مصالح المؤلفين وفناني الأداء. وتنشأ الصعوبات المتعلقة بحق الاستنساخ في البيئة الرقمية عن مفهوم "الاستنساخ العرَضِي" الذي يعني استنساخاً مؤقتاً غرضه الوحيد هو جعل المصنف ملحوظاً. ولم يتمكن المؤتمر الدبلوماسي من التوصل إلى اتفاق بشأن الأحكام المتعلقة بالاستنساخ العرَضِي أو المؤقت، وهو عنصر موجود في معظم الخدمات الرقمية.⁴

ويبدو أن حق الاستنساخ لا يكاد يفني بالغرض، لأن الاستنساخ، في بعض أنواع البث الرقمي، ليس سوى عمل ثانوي مُلازم للعملية التكنولوجية المستخدمة في وضع المصنف في متناول المستخدمين. وفي هذه الحالات، لا يكون للاستنساخ "أي أهمية من وجهة نظر استغلال المواد المحمية"⁵. ورغم أن معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف تأتي ببيان اتفاق يُطبّق حق

³ الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) (2015). تقرير التحصيل العالمي لعام 2015. متاح على: <http://www.cisac.org/Cisac-University/Publications/CISAC-publishes-new-Global-Collections-Report>

⁴ WIPO/CR/KRT/05/7. حق المؤلف في المحيط الرقمي: معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. من إعداد: الدكتور ميخالي فيكشور، مدير مركز تكنولوجيا المعلومات والملكية الفكرية (CITIP) في بودابست.

⁵ WIPO/CR/KRT/05/7. حق المؤلف في المحيط الرقمي: معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. من إعداد: الدكتور ميخالي فيكشور، مدير مركز تكنولوجيا المعلومات والملكية الفكرية (CITIP) في بودابست، ص 10.

الاستنساخ على الاستخدامات التي تحدث في البيئة الرقمية، فإن الأطراف المتعاقدة لا تزال يمكنها أن تسمح بفرض تقييدات واستثناءات على الاستنساخ المؤقت عقب اختبار الخطوات الثلاث⁶. والنتيجة المترتبة على ذلك هي انعدام التنسيق بين التشريعات الوطنية التي تنص على أساليب مختلفة للتعامل مع حق الاستنساخ فيما يتعلق البيئة الرقمية.

وفي حالة عدم وجود قانون أو أحكام قانونية مُحدّدة بشأن الانتفاع بالسلع الفكرية المحمية في البيئة الرقمية، تُفسّر الحقوق التقليدية في الغالب عن طريق القياس أو تقريب مفاهيم النظريات القانونية الموضوعة في الأصل من أجل البيئة المادية. وتفسير الحقوق على هذا النحو عادةً ما يتجاهل أنّ الكثير من جوانب البيئة المادية يصعب تطبيقه في البيئة الرقمية. وينطبق ذلك على استنفاد الحقوق ومبدأ الإقليمية.

فيتأثر استنفاد الحقوق سلبياً في البيئة الرقمية حينما يُجرى التفاوض بشأن سلعة فكرية رقمية ويُسفر النقل في واقع الأمر عن إنتاج نسخة بلا أي تمييز نوعي مقارنةً بالسلعة الأصلية. ومن ثمّ فإنه بعد البيع الأول، لن يحدث أي بيع آخر أو إعاره في الدعامة نفسها التي تم تثبيت المصنف عليها في الأصل، بل في نسخة غير مادية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى استحالة تطبيق مبدأ استنفاد الحقوق طبقاً لتوافقه المذهبي التقليدي.

ويتأثر مبدأ الإقليمية سلبياً أيضاً لأن نطاق الحدود المادية لا يكاد يمثل مشكلةً في تبادل المعلومات عبر شبكة الإنترنت، وهناك شكوك بشأن نطاق القوانين المحلية فيما يتعلق بالمبادرات التجارية العالمية التي تنتفع بالمصنّفات المحمية بحق المؤلف. فيمكن مثلاً النفاذ من شتى أنحاء العالم إلى محتوى موقع إلكتروني أنشئ في بلد ما من غير أن تحول الحدود المادية دون ذلك.

وتعديل الحقوق التقليدية المتعلقة بالبيئة المادية كي تناسب البيئة الرقمية أمرٌ مُعقّد. ومن الجائز أن تستفيد نماذج الأعمال المُصمّمة في البيئة الرقمية من بعض الحقوق التي تشبه الحقوق التقليدية المُعدّة للبيئة المادية. ولكن الحقوق المُحدّدة في شتى نماذج الأعمال يعتمد بعضها على بعض، مما يعني أن الخدمة لكي تعمل بالكامل، لا بد لكل حق من الحقوق المعنية أن يكون موضع ترخيص مُحدّد، طبقاً للحق الاستثنائي في التصريح والأجر الناتج.

وفي حالة نماذج الأعمال القائمة على البثّ التدفقي مثلاً، توجد خلافات حول الحقوق المعنية. فهناك خلاف بشأن ما إذا كان الانتفاع بالمصنّفات المحمية يتضمن بالضرورة حق النقل إلى الجمهور أم أنه ينطوي على هذا الحق فقط. وعلى النحو نفسه، توجد مشكلة في تصنيف خدمات البثّ التدفقي إما باعتبارها تجاراً في سلع فكرية أو إيجاراً مُحدّد المدة لسلع غير مادية. وهناك من يرى أن هذا النوع من الخدمات سيكون وسطاً بين الخدمات والسلع التي تقدمها الإذاعة ومتاجر الأسطوانات المسجلة التقليدية.

ويعتبر هذان التعريفان - ألا وهما إيجار أم إيجار - جوهرين حينما يتعلقان بحقوق مختلفة. فالتصنيف له تأثير مباشر في اتفاقات ترخيص هذا النوع من الخدمات، ومن ثمّ في نسبة الأجر التي تُدفع لأصحاب الحقوق.

(ب) دور الشركات والمؤسسات التي تنتفع بالمصنّفات المحمية بحق المؤلف في البيئة الرقمية وأسلوب عملها

في الوقت الحاضر، يزداد يوماً بعد يوم عدد الشركات التي تقوم بتطوير نماذج أعمال جديدة على أساس الانتفاع بالمصنّفات المحمية بحق المؤلف في المنصات الرقمية. ولكن هذه النماذج الجديدة تثير المخاوف على الصعيدين الوطني والدولي، نظراً للافتقار إلى الشفافية في هذه الشركات وانخفاض أجور المؤلفين وفناني الأداء في جميع أنحاء العالم.

⁶ WIPO/CR/KRT/05/7. حق المؤلف في المحيط الرقمي: معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. من إعداد: الدكتور ميخالي فيكشور، مدير مركز تكنولوجيا المعلومات والملكية الفكرية (CITIP) في بودابست.

وفي حالة البثّ التدفقي، مثلاً، تمتلك بعض الخدمات نوعين من نماذج الانتفاع: نموذج مدفوع الأجر وفيه يشترك المستخدم في الخدمة ويدفع رسماً شهرياً مقابل بعض المزايا، مثل الحق في استخدام "وضع عدم الاتصال بالشبكة"، مما يقتضي وجود نسخة، ونموذج "مجاني" يُحقق إيراداته عن طريق الإعلانات.

ويُطلق على النموذج الأول اسم "بريميوم". وعلى الرغم من ازدياد خدمات البثّ التدفقي في جميع أنحاء العالم، لا يزال عدد الاشتراكات قليلاً نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض أجور المؤلفين وفناني الأداء، بل ويلقي أيضاً بالشكوك حول الجدوى الاقتصادية لبعض هذه الخدمات.

وعادةً ما يُشار إلى النموذج الثاني باسم "فريميوم". وفي هذا النموذج، يكمن المصدر الرئيسي للقلق في الافتقار إلى الشفافية في تقاسم عائدات المنصات الرقمية من الإعلانات. ومن دواعي القلق أيضاً عدم وجود رقابة على طريقة تحقيق هذه الخدمات للأرباح المالية، التي تنطوي أحياناً على الانتفاع بسلع فكرية محمية دون دفع تعويض مالي، وفرض نماذج وشروط للأجور يصعب على المؤلفين والفنانين فهمها.

وفي غياب التنظيم الفعال، تفرض "السوق" ووكلاؤها قواعدهم، دون شفافية حقيقية في أساليب إصدار الفواتير وفي توزيع أجور الحقوق. بل ويصبح الوضع أكثر تعقيداً في الحالات التي تنطوي على عقود دولية لترخيص ذخيرة أعمال فنية.

ويوجد خلل في مكافأة أصحاب الحقوق في سياق هذه العقود الدولية. وينطوي النشاط التجاري الحديث في مجال الموسيقى على عدد كبير من المعاملات المتناهية الصغر التي يحصل فيها أصحاب المصالح على أجزاء ضئيلة من الإيرادات. ورغم أن التكنولوجيات الجديدة ينبغي أن تُوفّر مزيداً من الشفافية، فإن صناعة الموسيقى قد طبقت إطاراً مُبهماً يصعب على المبدعين والفنانين فهمه.

ورغم أن خدمات البثّ التدفقي تدفع نفس نسبة الإيرادات التي تُدفع مقابل المبيعات الموسيقية من خلال "متاجر الأسطوانات الإلكترونية"، فإن انخفاض المبالغ المدفوعة وكثرة الوسطاء يثيران مخاوف جديدة. وعادةً ما تكون البيانات المتاحة للفنانين مُبهمّة، ولذلك لا يستطيعون فهم المدفوعات والحسابات التي يتلقونها. وربما يكون هذا الإبهام في صالح الوسطاء.⁷

ونسبة أجور الحقوق المجاورة لمنتجي التسجيلات الصوتية مثلاً تكون - في البيئة الرقمية عادةً - أكبر بكثير من تلك التي يحصل عليها المؤلفون وفناني الأداء. فاستخدام اتفاقات ترخيص قديمة دون تعديلها لتناسب الواقع الرقمي يُكسب، في الواقع، منتجي التسجيلات الصوتية امتيازاً.

بل حتى نماذج اتفاقات الترخيص العالمية تُسبب مشاكل خطيرة في البيئة الرقمية. ويتمثل الاتجاه السائد حالياً في التوسع العمودي في العلاقات بين الجهات الفاعلة الموجودة في سلسلة القيمة العالمية الموسيقية، التي يسود فيها خطر سيطرة المنصات الرقمية (منصات التشغيل) وشركات التسجيل (الشركات الرئيسية) على كل هذه السلسلة في البيئة الرقمية.

ويرضخ كثير من خدمات البثّ التدفقي، كما ذكر ديفيد بيرن⁸، تحت رحمة شركات الإنتاج الموسيقي، لا سيما الكبرى منها، وتحول اتفاقات عدم الإفشاء دون تمتع جميع الأطراف بمزيد من الشفافية، ولعل هذه هي أكبر مشكلة تواجه الفنانين اليوم. فعلى سبيل المثال، حينما يسأل الفنانون المنصات الرقمية عن الطريقة التي تُوزّع بها الموارد الناتجة عن الإعلانات، فإنهم لا ينجحون في الحصول على ردّ واقعيّ بأرقام دقيقة. ولذلك يرى السيد بيرن أنه لا بد للموسيقين ومحاميهم أن يعرفوا بالضبط ما الذي يحدث، قبل أن ينتقلوا إلى وضع نظام أكثر إنصافاً في دفع الأجور.

⁷ انظر: "الموسيقى العادلة: الشفافية وتدفع المدفوعات في صناعة الموسيقى"، من معهد بيركلي لريادة الأعمال الإبداعية.

⁸ <http://davidbyrne.com/open-the-music-industrys-black-box>

ويسفر انتشار الجهات الفاعلة الأقوى اقتصادياً عن مخاطر إيجاد نماذج أعمال تتمركز حول بضع شركات، كمقدمين لخدمات رقمية (احتكارات الشراء/ احتكارات القلة الشرائية) أو كمستهلكين لمصنعات محمية (احتكار الشراء/ احتكار القلة الشرائية)، مما يؤثر عادةً على مصالح المؤلفين وفناني الأداء الذين يكونون في الغالب الحلقة الأضعف في هذه السلسلة.

وتوفر طريقة تنظيم السوق الرقمية للموسيقى مرتعاً خصباً للممارسات الأخرى المصحفة والمُخلة بالمنافسة في سياق هذه النماذج التجارية. والاستعانة بالبرامج الآلية التي تزيد بشكل زائف من استخدام فهارس معينة - قوائم التشغيل التي يجمعها منتجو التسجيلات الصوتية - وخوارزميات البحث التي تقود إلى الاتجاه السائد تميل إلى الحث على زيادة استهلاك ذخائر فنية معينة، وهو ما يشبه الرشوة المقتّعة، ويعتبر عملاً غير قانوني في كثير من البلدان.

واتفاقات الترخيص العالمية للذخيرة الفنية، التي تشمل المؤلفين وفناني الأداء، تُفسح المجال لخرق مبدأ الإقليمية الذي يعد أحد المسلمات الأساسية التي يقوم عليها حق المؤلف. فكثيراً ما يُفرض في هذه الاتفاقات قانون بلد ما على بلدان أخرى، دون مراعاة خصوصيات كل منطقة، في انتهاك واضح لأحكام اتفاقية برن واتفاق تريبس.

وينطوي أيضاً تطبيق مبدأ الإقليمية على ضرورة تلقي الإيرادات المتحققة نتيجة ترخيص الحقوق في البلد نفسه الذي تحققت هذه الإيرادات فيه وليس في بلد آخر. ولكن ليس من الواضح إن كان هذا يحدث أم لا ولا كيفية حدوثه، نظراً لوجود خدمات رقمية كثيرة تتطلب الدفع عن طريق بطاقات الائتمان الدولية وبالدولار الأمريكي، بدلاً من العملة المحلية، مما يعيق رصد تداول هذه الموارد ويسمح بأن يُدفع في إقليم ما أجر الانتفاع في إقليم آخر بسلع فكرية محمية.

وفي هذا السياق، يجب علينا أن نناقش التحقق من الممارسات المحتملة المُخلة بالمنافسة والافتقار إلى الشفافية في الأعمال التجارية التي تجرى في نطاق نماذج الأعمال الرقمية، بل وعلينا أيضاً أن نناقش مسألة قيام الجهات الفاعلة الأقوى بفرض اختصاص قضائي ونماذج عقود على فناني الأداء. ويرجع وقوع هذه الممارسات في المقام الأول إلى عدم تماثل المعلومات واختلال التوازن الاقتصادي بين أطراف العلاقة التعاقدية.

ومن ثم فإن أي نظام أجور يتسم بمزيد من الإنصاف في البيئة الرقمية سوف ينطوي بالضرورة على إجراءات دقيقة لتحديد أصحاب الحقوق في المصنعات والتسجيلات الصوتية التي يُنتفع بها، فضلاً عن أوجه الأداء المرتبطة بتلك المصنعات والتسجيلات الصوتية.

ونظراً لصعوبة توحيد عملية تحديد المصنعات من خلال اعتماد التسجيلات الدولية، فإن إنشاء قاعدة بيانات عالمية لأصحاب الحقوق، والمصنعات، والتسجيلات الصوتية، وأوجه الأداء، إلى جانب التبادل الإلزامي للمعلومات بين الحكومات وأصحاب الحقوق وجميعيات الإدارة الجماعية، يمكن أن يحل معظم المشاكل المرتبطة بالسوق الرقمية للموسيقى، لأن ذلك من شأنه أن يقلّل النزاعات التي تنتج عن وجود قواعد بيانات مختلفة.

وقاعدة البيانات العالمية هذه يمكن أيضاً أن تزيد من شفافية الطريقة التي تُوزع بها الأجور على شتى أصحاب الحقوق، وأن تُسهّل على أصحاب الحقوق أن يتعرفوا بأنفسهم على جميع ما يحدث من انتفاع لمصنعاتهم من قبل المستخدمين النهائيين في المنصات الرقمية.

ورغم أن السوق الرقمية مصدرٌ محتملٌ من مصادر دخل المؤلفين والفنانين، فإن هذا المصدر المحتمل لم يتحقق بعد على أرض الواقع، مما يُحدث استياءً كبيراً لدى المؤلفين والفنانين في جميع أنحاء العالم. وأكد أصحاب الحقوق الأصلية بوجه عام أنهم يتلقون أجراً مُجحفاً، نظراً لعدم التلاؤم بين الأموال التي يحصلون عليها وعدد مرات الانتفاع بمصنعاتهم. ولا تقتصر حماية الملكية الفكرية وصناعة الموسيقى على مكافحة القرصنة، بل تنطوي أيضاً على مساعدة المبدعين والفنانين على الحصول على أجور

أكثر إنصافاً. ورغم أن النمو السريع للبتّ التندفقي يُوصف كثيراً بأنه مُطمئن، فإن مشكلة منح حصة عادلة من الإيرادات للأشخاص الكثيرين الذي يشكلون جزءاً من سلسلة القيمة لا تزال قائمة⁹.

ج) الأجر العادل كبديل للحق الاستثنائي في التصريح

إن إمكانية الحصول على أجر عادل مقابل الانتفاع بالمصنعات المحمية، بدلاً من الحق الاستثنائي في التصريح المنصوص عليه في معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ومعاهدة بيجين، يمكن أن تكون خياراً متاحاً للبيئة الرقمية؛ لأن من شأنها أن تُسهّل الانتفاع بالمصنف المحمي في المنصات الرقمية، وأن تتناغم مع السرعة والديناميكية التي يمكن أن تشهدا نماذج الأعمال في الشبكة (على الإنترنت).

بل والأهم من ذلك، على الأقل في حالة فئاني الأداء، أن احتمال الحصول على أجر عادل يمكن أن يضمن أجراً أفضل مقابل بثّ أوجه الأداء المثبتة في تسجيلات صوتية ونقلها إلى الجمهور، لأن ذلك يُعتبر في كثير من القوانين الوطنية حقاً غير قابل للتصرف فيه ولا يمكن التفاوض بشأنه في عقود التسجيلات. ويمكن أن يضمن الأجر العادل إحداث قدر أكبر من التوازن في العلاقة بين هؤلاء الفنانين وشركات التسجيلات، كما يحدث مع الحقوق الاستثنائية.

ومع ذلك، لا تزال توجد قيود على تطبيق الأجر العادل. وإضافةً إلى عدم النص عليه في معظم القوانين الوطنية، فإن تطبيقه على المستوى المتعدد الأطراف يقتصر على أوجه الأداء المثبتة في تسجيلات صوتية. وعلاوة على ذلك، لا يوجد توافق في الآراء بين المؤلفين وفئاني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية بشأن فوائد اعتماد الأجر العادل مقابل بث مصنفاتهم ونقلها إلى للجمهور. وبسبب ذلك، نادراً ما يُطبّق الحق في الأجر العادل، مقارنةً بالحق الاستثنائي، مما يعوق اعتماده في البيئة الرقمية.

وعلى أي حال، يعتبر هذا الموضوع أيضاً من الموضوعات التي يجب أن تُناقش على الصعيد الدولي، كوسيلة لضمان حصول فئاني الأداء على أجر أكثر إنصافاً. بل ويمكن مناقشة هذا الحل فيما يتعلق بوضع المؤلفين، على اعتبار أن انتفاع المنصات الرقمية بالمصنعات يكون في الأساس من خلال التسجيلات الصوتية. ومن خلال التصريح بالانتفاع بالمصنعات في التسجيلات الصوتية، يمارس المؤلفون بالفعل حقهم الاستثنائي. وهذا يجعل من الممكن أن نفكر في إمكانية ضمان حصول المؤلفين أيضاً على أجر عادل في البيئة الرقمية.

د) تقييدات واستثناءات حق المؤلف في البيئة الرقمية

تعتبر تقييدات واستثناءات حق المؤلف قضيةً مهمّةً أخرى في البيئة الرقمية. فإذا كان تحديد شتى الحقوق التي تنطوي على الانتفاع بالسلع الفكرية المحمية في البيئة الرقمية أمراً صعباً، فإن الأصعب هو تحديد أوجه الانتفاع التي يمكن وصفها بأنها استثناءات أو تقييدات مقبولة عند ممارسة هذه الحقوق.

وتقر المعاهدات الدولية، مثل معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، باستخدام تدابير تقنية كإليات ضرورية لحماية ممارسة الحقوق الاستثنائية – لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة التقليد – بل والحثّ على تجريم الإجراءات الرامية إلى قمعها أو جعلها غير قابلة للانطباق على أي مصنف أو إنتاج محمي.

وقد سبق أن طُبِّقت هذه التدابير التقنية على نسخ مثبته من المصنعات المخصصة لقنوات تجارية متعلقة بالبيئة المادية، مما حال دون نسخ محتوى الدعامات الأصلية. وحتى في البيئة المادية، كانت هذه التدابير عائقاً أمام ممارسة بعض أوجه الانتفاع التي اعتبرها عدد من التشريعات تقييدات أو استثناءات لحق المؤلف، مثل النسخ الخاص.

⁹ الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) (2015). تقرير التحصيل العالمي لعام 2015. متاح على: <http://www.cisac.org/Cisac-University/Publications/CISAC-publishes-new-Global-Collections-Report>

أما في البيئة الرقمية، فُستخدَم التدابير التكنولوجية على نحوٍ اعتيادي أكبر وبمزيد من الفعالية. فمناذج الأعمال مبنية بالفعل بمساعدة حلول تكنولوجية جديدة للبيئة الرقمية، مما يوفر سيطرة شبيهة مطلقة على السلع الفكرية الرقمية، وهو أمر لم يتحقق قطّ في البيئة المادية.

وبمساعدة التكنولوجيات الجديدة - مثل البث التدفقي -، تتحول نماذج الأعمال الرقمية الجديدة هذه إلى وسيلة للتحكم المنطقي في إتاحة النفاذ إلى السلع الفكرية وتقييد النفاذ إليها. وتُجر بالتدرج الديناميكيات التجارية التقليدية لبيع السلع أو تأجيرها، فور وجود تغييرات واضحة في طبيعة إجراءات نقل ملكية أو حيازة هذه السلع.

أما نماذج الأعمال التي تتميز ببيع السلع، من خلال تنزيلها، فإنها تُقيّد، إلى حد ما، النقل الحقيقي لملكية السلع الرقمية وتصرفات المنتفع اللاحقة التي ترتبط بصيغة معينة من السلع الرقمية التي يحصل عليها المنتفع، وبالتطبيق الذي يدير عملية نقل السلع، وبالتوصيف المُسجّل من قبل. فالصيغة الرقمية للسلع، على سبيل المثال، قد تُوقف حتى أبسط العمليات، مثل قابلية التشغيل المتبادل لهذه السلع وقابلية نقلها، مما يعوق حرية التنقل بين شتى الوسائط والأجهزة.

وفي نماذج الأعمال التي تتميز بتأجير المصنّفات، كما هو الحال في الخدمات التي لا يحدث فيها النفاذ إلى نسخ المصنّفات إلا بعد الدفع، تحدث المعاملات التجارية تحت سيطرة مطلقة على نقل الملكية من قبل مُقدّم الخدمة. وفي هذه الحالة، تُنشأ على جهاز المستخدم نسخة مؤقتة وتُحدَف عن بعد عن طريق تدابير تكنولوجية، وتحت رقابة صارمة من مُقدّم الخدمات.

ولذلك فإن القيود التكنولوجية تُقيّد بطبيعة الحال حيز تصرفات المنتفعين في البيئة الرقمية، مما يوفر دعماً مادياً يميز بالسيطرة المطلقة على جميع العمليات المتأصلة في الخدمة المُقدّمة.

وفي هذا السياق، تؤدي الإملاءات التكنولوجية دوراً رئيسياً في تعريف أو تحديد الاستخدامات العادلة أو المقبولة بوصفها تقييدات أو استثناءات لحق المؤلف في البيئة الرقمية.

وعلاوة على ذلك، لا تزال توجد في البيئة الرقمية شكوك حول فعالية اختبار الخطوات الثلاث في تحديد تقييدات أو استثناءات حق المؤلف، وكأنه لم يكن يوجد ما يكفي من الحواجز التكنولوجية في المجال القانوني.

وتكمن الصعوبة في تطبيق الخطوة الثانية من الاختبار، حينما ينبغي ألا يتعارض الاستثناء أو التقييد الموضوع مع الاستغلال العادي للمصنّف. ناهيك بأن الاتفاق على ما هو "عادي" يرتبط، في منظمة التجارة العالمية، بممارسات تتفق مع المعايير القانونية المقبولة دولياً.

ونظراً لأن نماذج الأعمال الجديدة في البيئة الرقمية تستغل السلع الفكرية من خلال تطبيق تدابير تكنولوجية تنص عليها معاهدات دولية، فإن أي تقييدات أو استثناءات تتطلب إزالة هذه التدابير التكنولوجية أو إتلافها ربما تُعتبر غير معقولة، لأنها ستعارض مع الطريقة "العادية" لاستغلال هذه السلع استغلالاً اقتصادياً في البيئة الرقمية.

وخلاصة القول هي أنّ كلاً من التدابير التكنولوجية الموجودة في نماذج الأعمال الجديدة في البيئة الرقمية، التي عادةً ما تُقدّم على أنها متأصلة في الحلول التكنولوجية - وهذا أمر لا مناص منه - والتنبؤات المعيارية لهذه التدابير في المعاهدات الدولية، المرتبطة بتطبيق اختبار الخطوات الثلاث، قد قيّدت نطاق تحديد التقييدات أو الاستثناءات القابلة للتطبيق على حق المؤلف في البيئة الرقمية.

ومع ذلك ينبغي، رغم كل هذه الصعوبات، أن نسلط الضوء على طابع المصلحة العامة للتقييدات والاستثناءات التي تعتبر ضروريةً لحماية الحقوق الأساسية الأخرى، مثل حرية التعبير والاطلاع على الثقافة والمعرفة والمعلومات.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يُنظر إلى المستخدم على أنه مُتعدِّ محتمل على حق المؤلف، بل يُنظر إليه على أنه الشخص الذي يُموّل، بشكل مباشر أو غير مباشر، سلسلة الأعمال العالمية بأكملها في البيئة الرقمية، وله حقوق تتخطى بالضرورة أوجه الانتفاع الممكنة التي يمكن النظر فيها في إطار تقييدات واستثناءات حق المؤلف.

رابعاً. خاتمة

إن إطلاق جدول الأعمال الرقمي والموافقة على معاهدي الويبو - ألاً وهما معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي - مُمَدَّ الطريق لإحراز تقدم في المناقشة المتعددة الأطراف بشأن تنظيم حق المؤلف في البيئة الرقمية. بيد أن التقدم التكنولوجي ونماذج الأعمال الجديدة تجعل الحلول المعتمدة - حتى الآن - غير كافية.

وتبرر هذه الحقيقة الواقعة إجراء مناقشة بشأن هذا الموضوع من أجل إيجاد حل توافقي في الويبو يعكس التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونماذج الأعمال المناظرة لها في التجارة الإلكترونية.

إننا ندرك أن من الضروري إجراء تحليل أشمل بشأن هذه المسألة، كي تتمكن من تحقيق توافق في الآراء بشأن كيفية التصرف من أجل زيادة فعالية تنظيم القضايا المتعلقة بالبيئة الرقمية على المستوى المتعدد الأطراف.

وهذه المناقشة ضرورية من أجل انتفاع أكثر عدلاً وتوازناً بالمصنّفات الفكرية في البيئة الرقمية. وسوف يُسهّل هذا النقاش تطوير السوق الرقمية للسلع الفكرية المحمية، مما سيعود بالنفع على أصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة والمجتمع الدولي ككل.

[نهاية الوثيقة]